

الوظائف في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ودراسة الحالة المغربية¹

يوري دادوش

ملخص

إن أسواق العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تتباين فيما بينها بشكل كبير، فهناك بعض الدول النفطية التي تقوم باستيراد العمالة فيما تقوم بلدان أخرى، ومن ضمنها المغرب، بتوفير اليد العاملة والكفاءات المهاجرة. هذا وتظهر على المغرب معالم وجود بطالة مقنعة على المستوى الهيكلي بالرغم من وتيرة النمو السريعة التي سارت عليها البلاد. وهناك عدد من الأسباب المتشعبة التي تقف وراء هذا النمو العاجز عن خلق فرص عمل مكتملة الشروط، حتى أن السياسات المتبعة قد تتمكن من التخفيف من حدة الإشكالية ولكن دون أن تنجح في حلها في المستقبل المنظور.

المصدرة للطاقة مثل المملكة العربية السعودية ووظائف تفوق العمالة المتوفرة، كما أن الهجرة تظل منخفضة في هذه البلدان، في وقت تجذب فيه هذه الأخيرة العمال الأجانب وأسرههم، وهو ما أدى إلى ارتفاع في ساكنتها بنسبة تناهز 30%. أما في الإمارات العربية المتحدة وقطر، وهما الدولتان المصدرتان للنفط اللتان تقل كثيراً ساكنتهما الأصلية عن ساكنة السعودية، يمثل السكان الذين ولدوا في الخارج نسبة تصل إلى 80% من مجموع ساكنة البلدين.

وعلى الرغم من الحاجة الدائمة للعمالة الذي أدى إلى تدفق العمال الأجانب بأعداد كبيرة، تعاني السعودية (وباقي دول الخليج بدرجة أقل) من ارتفاع البطالة أو البطالة المقنعة بين صفوف مواطنيها، كما وتعرف انخفاضاً ملحوظاً في معدلات المشاركة في سوق العمل بين

لا يمكن الحديث عن مشكلة ووظائف مشتركة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فالبلدان التي تمزقها الحرب مثل سوريا واليمن تعد حالات متفردة. بينما بعض البلدان التي لا تطالها الحرب، مثل لبنان والأردن، فتشهد تدفق أعداد هائلة من اللاجئين الذين فرضوا ضغوطاً كبيرة على الأجور، خاصة في القطاع غير النظامي ذي المهارات المنخفضة (دادوش ونيبور 2016). أما البلدان المتبقية فيمكن تقسيمها إلى مجموعتين رئيسيتين: الدول المستوردة للطاقة مثل مصر والمغرب وتونس، والتي عجزت عن خلق وظائف كافية، خاصة للشباب، مما جعل هاته الدول مصدراً كبيراً للهجرة، حيث تتراوح نسبة المهاجرين من هذه الدول رسمياً بين 4 و8% من الساكنة، كما يمكن مضاعفة هذه النسبة إذا أخذنا بعين الاعتبار المهاجرين غير الشرعيين والأبناء الذين ولدوا في دول المهجر؛ وعلى النقيض من ذلك، خلقت الدول

1 تفصل هذه الإحاطة ملاحظات الكاتب خلال إحدى الفعاليات حول آفاق منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي احتضنها مركز التنمية العالمية في 16 نوفمبر 2017. أود أن أشكر كريم العيناوي وألان غيلب والمشاركين في هذا الحدث على تعليقاتهم النيرة. كما أن بينغينغ وو وريم برحاب قدمتا مساعدة بحثية قيمة.

2 معظم البيانات المستخدمة في هذا المقال مستقاة من مؤشرات التنمية العالمية التابعة للبنك الدولي.

الأنشطة غير النظامية ومن البطالة المقنعة في القرى وفي بعض القطاعات بالخصوص مثل البناء.

غير أنني أعتقد أن المعطيات السكانية والأرقام المتعلقة بالوظائف تعطي صورة أكثر شمولية. فقد ارتفع عدد المغاربة الحاصلين على وظائف من 10 ملايين و200 ألف إلى 11 مليون و800 ألف مغربي على مدى الفترة ما بين 2000 و2014، أي بمعدل 115 ألف شخص سنوياً. وعلى مدى هذه الفترة، شهدت القوة العاملة (الأشخاص في سن العمل، أي ما بين 15 و65 سنة) نمواً سريعاً بنسبة 2% سنوياً، أي بمعدل 383 ألف شخص، وبالتالي انخفضت نسبة السكان في سن العمل الحاصلين على وظائف من 53% في عام 2000 إلى 48% في عام 2014³ وهكذا، فإن نحو ثلث الزيادة في عدد السكان في سن العمل فقط سعوا إلى إيجاد فرص عمل ونجحوا في ذلك. ويعتبر الارتفاع الكبير في نسب الالتحاق بالمدارس الثانوية والعليا وراء جزء كبير من هذه الفجوة، كما أن حصة الحاصلين على الوظائف بين الساكنة البالغة 25 سنة فما فوق قد تراجعت بنقطتين (2) مئويتين، إضافة إلى أن العديد من الشباب قد هاجروا خارج البلاد. ولولا نسب الهجرة المرتفعة، والتي تظل البيانات حولها تقريبية في أفضل الأحوال، لكانت البطالة في المغرب أسوأ بكثير. فحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ناهز معدل المهاجرين من المغرب إلى دول المنظمة على مدى الفترة بين 2000 و2014 100 ألف شخص سنوياً⁴ (حوالي 0.3% من الساكنة)، ويشمل هذا العدد أشخاصاً من مختلف الأعمار.

" كان من المفترض أن يتطلب النمو السريع في الانتاجية العمالية في المغرب، بنسبة 3.4% سنوياً خلال الفترة ما بين 2000 و2014، معدلات نمو تصل إلى 6% (وليس نسبة 4.5% التي تحققت) من أجل استيعاب تدفق العمال الجدد."

لكن التغيرات السكانية ليست سوى جزءاً من إشكالية عرض العمالة في المغرب. إذ يكتسي ضعف استغلال العمالة في القرى وبين صفوف الإناث نفس الأهمية. فأكثر من 35% من العمالة المغربية تنشط في الفلاحة، وحوالي 42% من هذه العمالة يعملون دون أجور، ما يترتب عنه ضعف شديد في الإنتاجية. وتظل المشاركة النسائية في المغرب حسب الفئات العمرية منخفضة جداً

صفوف النساء والشباب. لكن يبقى من الصعب ربط هذه الظاهرة بانخفاض الطلب على العمالة فقط، إذ أن هناك عوامل أخرى من قبيل التوقعات العالية للساكنة، وارتفاع الأجور الحكومية المؤدي إلى تفضيل العمل في الحكومة، والآراء المتحفظة نسبياً فيما يتعلق باستغلال المرأة، قد تكون وراء هذا الإشكالية. كما أن عدم توافق المهارات الذي يعكس قصور المخرجات التعليمية يشكل بدوره مشكلاً حقيقياً. وقد ساهم الاعتماد على الوظائف الحكومية السهلة ولامتهنيين والريع بين صفوف النخب في إضعاف الحافز للعمل في القطاع الخاص. من جهتها، تعكس الجزائر بعضاً من خصائص سوق العمل في الدول المستوردة للطاقة رغم كونها دولة مصدرة لها. كما أن مؤهلاتها الطاقية تبقى متواضعة نسبياً مقارنة بساكنتها الكبيرة، وهي تعاني كذلك من ارتفاع بطالة الشباب وانتشار شتات كبير خارج البلاد، ناهيك عن أنها تكاد لا تتوفر على عمال أجانب.

" تقدم الأرقام المتعلقة بالبطالة، والتي وإن تراجعت خلال هذه الفترة فإنها ما تزال تناهز 10%، سوى صورة جزئية لوضع سوق العمل في المغرب."

وكنموذج للإشكاليات المتعلقة بسوق العمل التي تواجه الدول المستوردة للنفط، يعتبر المغرب حالة جديدة بالمتابعة فيما يخص اختلال التوازن الهيكلي في سوق العمل. هذا ويجب الأخذ بعين الاعتبار دائماً أن كل بلد يختلف عن غيره وأنه ما من نموذج مثالي.

إن زيادة الوظائف، معظمها في القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة، قد تمت بشكل أسرع في مصر والأردن مما كان عليه الحال في المغرب وتونس. رغم أن المغرب قد حقق نمواً أسرع مقارنة بمصر وتونس.

فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي في المغرب نمواً ناهز 4.5% سنوياً ما بين 2000 و2014، وأكثر بقليل من 3% نسبة للفرد الواحد، وهي نتيجة محترمة مقارنة بغيره. وقد نجم عن هذا الأمر استحداث عدد من الوظائف، لكن دون الاقتراب من الاستجابة للعمالة المتزايدة. هذا ولا تقدم الأرقام المتعلقة بالبطالة، والتي وإن تراجعت خلال هذه الفترة فإنها ما تزال تناهز 10%، سوى صورة جزئية لوضع سوق العمل في المغرب، كما هو الحال بالنسبة لغيره من الدول النامية التي تعرف مستوى مرتفعاً من

3 المندوبية السامية للتخطيط، 2017.

4 بيانات الهجرة الدولية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. قرابة 5.6 مليون مهاجر مغربي يعيشون في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بينما يعيش أقل من 200 ألف مغربي في دول الخليج.

أجراها توفيق عباد مؤخراً (مركز الدراسات والأبحاث التابع للمكتب الشريف للفوسفاط 2017)، لعب نمو الرأسمال دوراً مهماً في التنمية التي عرفها المغرب مؤخراً. وقد ارتفع معدل الرأسمال/العمالة بنسبة 4.9% سنوياً بين سنتي 2000 و2014، بشكل أسرع بكثير من الدول التي تقارن بالمغرب. وقد ارتبط هذا الاستثمار الكبير بانخفاض معدلات الإنتاجية الرأسمالية والانخفاض النسبي في معدلات نمو إنتاجية العوامل الكلية (1.1% سنوياً). وفي دراسة سابقة، وجد أجيونور والعيناوي (مركز الدراسات والأبحاث التابع للمكتب الشريف للفوسفاط، 2015) أن المغرب يملك واحداً من أدنى معدلات الإنتاجية الاستثمارية في العالم، والتي يتم قياسها عن طريق المعامل الحدي لرأس المال. ورغم أن حصة غير متناسبة من هذه الاستثمارات كانت في القطاع العام، مثل الاستثمار في البنية التحتية، لم تكن دائمة فعالة، إلا أنها كانت مكملة للاستثمارات الخاصة والعمالة، حيث ساعدت كلا القطاعين على تعويض العمالة وتعزيز الإنتاجية.

" من المظاهر البارزة للنمو السريع والمتزايد للإنتاجية العمالية في المغرب هو انخفاض حصة التوظيف في قطاع التصنيع، حتى مع نمو القيمة المضافة للقطاع."

ثانياً، لعبت الاستثمارات الكبرى في الرأسمال البشري دوراً في هذا النمو. حيث تظل القوى العاملة المغربية أقل مهارة مقارنة بدول أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول تملك نفس الدخل الفردي (أجيونور والعيناوي، 2015). ووفقاً لمنظمة اليونيسكو، وصلت نسبة الأمية في المغرب في 2015 إلى 17% بين الذكور البالغين و37% بين النساء البالغات.⁶ هذا ويحقق المغاربة في سن 15 سنة معدلات ضعيفة في الاختبارات المعيارية الدولية. لكن من الجدير بالذكر أيضاً أن هناك ارتفاع كبير في معدلات الالتحاق بالمدارس، والنتائج في تحسن مستمر. فعلى سبيل المثال، تحسنت معدلات القدرة على القراءة والكتابة بين البالغين بما يقارب 15% على مدى العقد الأخير، مع ارتفاع معدلات إتقان المرحلة الابتدائية من 58% بالنسبة للفئة العمرية المعنية سنة 2000 إلى 102% سنة 2014. وارتفعت معدلات الالتحاق بالمدرسة الثانوية بين الذكور من 42% إلى 59% بين سنتي 2005 و2012، بينما وصلت المعدلات الخاصة بالفتيات إلى 90% من معدلات الذكور.

6 وفقاً للمندوبية السامية للتخطيط (2017)، 39% من المغاربة الذين يفوق سنهم 15 سنة أميون (49% منهم نساء).

(حوالي 26%)، في وقت يرتفع فيه تعليم الإناث بشكل متواصل. هذا وتنتشر العمالة غير المستقرة في مختلف مجالات الاقتصاد المغربي. على سبيل المثال، 20% فقط من العمال لديهم تأمين صحي. لذلك هناك مجموعة كبيرة جدا من العمال غير المستغلين الذين يطرقون باب سوق العمل، سواء في القطاع النظامي أو غير النظامي، إضافة إلى الشباب.

" ارتفعت قدرة المغرب على الاعتماد على التكنولوجيا نظراً لأن العمال يحظون بتعليم أفضل (4 عمال من أصل 10 قاموا بإتمام التعليم الإعدادي مقارنة بـ3 من أصل 10 سنة 2000) ولأن اقتصاد البلاد أصبح أكثر انفتاحاً."

ومن السمات الطاغية على عرض العمالة هو العدد الكبير من حاملي الشهادات وخريجي الجامعات الذين يبحثون عن وظائف جيدة في القطاع النظامي ولا يجدونها. فوفقاً للمندوبية السامية للتخطيط، تصل معدلات البطالة بين صفوف خريجي الجامعات إلى أعلى مستوياتها، حيث يمثلون 22% من مجموع السكان العاطلين عن العمل رسمياً (الذين يتواجدون بشكل كبير في المدن) مقابل 4% بالنسبة للذين لا يحملون أي شواهد⁵ لكن يجب توخي الحذر في تأويل هذه الأرقام، كون الأرقام المتعلقة بالبطالة الرسمية عادة ما تغطي بشكل أكثر دقة الساكنة الحضرية، وخريجو الجامعات غالباً ما يعيشون في المدن.

وقد ارتفع الطلب على العمال في المغرب بشكل بطيء، الأمر الذي يرجع جزئياً إلى أن النمو لم يساعد على استحداث وظائف كثيرة. ومن وجهة نظر حسابية (وليس اقتصادية)، كان من المفترض أن يتطلب النمو السريع في الإنتاجية العمالية في المغرب، بنسبة 3.4% سنوياً خلال الفترة ما بين 2000 و2014، معدلات نمو تصل إلى 6% (وليس نسبة 4.5% التي تحققت) من أجل استيعاب تدفق العمال الجدد. وقد حقق القطاع الخاص، الذي يمثل حوالي 90% من الوظائف في المغرب، إنتاجاً أعلى بعدد أقل نسبياً من العمال.

لماذا كان نمو الإنتاجية العمالية سريعاً جداً؟ بغض النظر عن الملاحظة البديهية والتي تكمن في أن الإنتاجية العمالية في المغرب كانت منخفضة من البداية، توجد ثلاثة عوامل تؤثر في هذا النمو. أولاً، يحقق المغرب معدلاً عالياً في المدخرات والاستثمارات، حيث مثلاً 32% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2014. ووفقاً لدراسة شاملة

5 يبين الرابط التالي التفاصيل المتعلقة بهذه الأرقام على مستوى ربع سنوي (الشكل 1) وسنوي (الشكل 2). - http://www.hcp.ma/Taux-de-chomage-national-selon-le-diplome_a267.html

الجاهزة والمنسوجات على خلفية انتهاء مدة الاتفاق المتعلق بالمنسوجات المتعددة الألياف سنة 2004. ولم تعرف سوى بلدان قليلة، مثل فيتنام وبنغلاديش، ارتفاعاً مهماً في وظائف التصنيع خلال السنوات الأخيرة (دادوش، 2015).

إذاً من الواضح أن جوهر البطالة المستمرة والبطالة المقنعة في المغرب يرجع إلى عوامل متعلقة بعرض العمالة، مثل النمو السريع في القوى العاملة وتوفر فائض في عمالة، وعوامل متعلقة بالطلب على العمالة، من قبيل تحقيق معدل جيد لنمو الناتج المحلي الإجمالي مرتبط بتحسين الإنتاجية العمالية، وانعكاس الاستثمارات على الرأسمال المادي والبشري وكذا تحسن التكنولوجيا.

غير أن كل هذا يدعو إلى التساؤل عن السبب وراء عدم تكيف سوق العمل بشكل أسرع من خلال الأجور المنخفضة، وعن السبب وراء عدم نمو الطلب على العمالة بسرعة أكبر في ضوء الإنتاجية المتزايدة للعمالة. ووفقاً للنهج الكلاسيكي، يمكن ذكر بعض صور الجمود المعروفة والتي لا داعي لتناولها بالتفصيل هنا (شوفور، 2018)، والموجودة في المغرب (مثل العديد من الدول) فيما يتعلق بسوق المنتجات (مثل ضعف قابلية التنافس) وسوق العمل (مثلاً القواعد الصارمة لتعيين وفصل اليد العاملة). وليس لدي شك في أن هذه الصرامة تساهم في تفسير فشل تكيف سوق العمل في القطاع النظامي. لكني لا أجد أن هذه التفسيرات كافية. فعلى سبيل المثال، القطاع غير النظامي موجود بشكل كبير في المغرب (يتم ما يقارب 30% من العمل ضمن هذا القطاع)، مما يشير إلى أن جزءاً كبيراً من الاقتصاد يتسم بالمرونة. فلماذا لم تنخفض الأجور لاستيعاب فائض العمالة في القطاع غير النظامي؟

وكما هو الحال في دول الخليج، يمكننا الإشارة إلى التوقعات العالية وأجور التحفظ المرتفعة، ولكن يتعذر علينا تقديم شرح كامل بهذا الخصوص. أستطيع القول بأن سرعة التغييرات مهمة. فالمغرب اقتصاد يمر بمرحلة تحول واسعة النطاق على المستويين السكاني والهيكلية وذلك في فترة زمنية قصيرة جداً. وليس من المبالغ فيه القول إن أغلبية الساكنة المغربية هي في طور الانتقال من مجتمع قروي تقليدي إلى مجتمع يعيش في القرن الـ 21. إن المغرب، بعد أن حقق الاستقلال في عام 1956، هو أمة يتعين عليها التأقلم بشكل مفاجئ مع التكنولوجيا المتقدمة والعولمة المفردة وتحرر المرأة و تزايد متوسط الأعمار وانخفاض معدلات الخصوبة.

ثالثاً، رغم صعوبة التأكد من درجة نمو الإنتاجية العمالية في المغرب الذي يمكن أن يعزى للتغيير التكنولوجي، توجد أدلة على أن هذا التغيير قد لعب دوراً مهماً (انظر عباد، 2017). وتنحصر جميع التحسينات التي طرأت على الإنتاجية العمالية تقريباً داخل القطاعات الإنتاجية بذاتها، ويرجع بعضها فقط إلى التحول من القطاعات ذات القيمة المضافة المنخفضة إلى القطاعات ذات القيمة المضافة العالية. وقد ارتفعت قدرة المغرب على الاعتماد على التكنولوجيا نظراً لأن العمال يحظون بتعليم أفضل (4 عمال من أصل 10 قاموا بإتمام التعليم الإعدادي مقارنة بـ 3 من أصل 10 سنة 2000) ولأن اقتصاد البلاد أصبح أكثر انفتاحاً. وبين سنتي 1990 و 2014، ارتفع معدل الناتج المحلي الإجمالي من التبادل التجاري من 25% إلى 35%، ومعدل الناتج المحلي الإجمالي من الاستثمار الأجنبي المباشر من 0.5% إلى 3.1%. كما ساهم التفاعل المكثف بين المغرب والمهاجرين المغاربة الكثر في الخارج في قدرته على استيعاب التكنولوجيا. وبقدر ما يتوافق اعتماد المغرب على التكنولوجيا مع الاتجاهات الدولية السائدة (وأنا أعتقد أنه يتوافق معها فعلاً)، فهو منحاز للمهارة، أي أنه عادة ما يعوض العمال غير الماهرين ويشجع العمال ذوي المهارة. هذا الأمر، إلى جانب نمو الرأسمال، يمكن أن يساعد على تفسير التصور السائد حول قلة المهارة في المغرب والأجور المرتفعة نسبياً للعمال ذوي المهارات.

" سرعة التغييرات مهمة. فالمغرب اقتصاد يمر بمرحلة تحول واسعة النطاق على المستويين السكاني والهيكلية وذلك في فترة زمنية قصيرة جداً. "

ومن المظاهر البارزة للنمو السريع والمتزايد للإنتاجية العمالية في المغرب هو انخفاض حصة التوظيف في قطاع التصنيع، حتى مع نمو القيمة المضافة للقطاع. ووفقاً للمندوبية السامية للتخطيط، خلق قطاع التصنيع في المغرب بين سنتي 2000 و 2014 وظائف في معالجة الأغذية والأفرشة والتعدين وقطاع السيارات ذي القيمة المضافة العالية، إلا أن معظم هذه الوظائف المكتسبة قد قابلها انخفاض كبير في الوظائف في قطاع الملابس الجاهزة والمنسوجات. وينحصر الجزء الأكبر من صافي النمو الذي عرفه التوظيف في المغرب في قطاعي الخدمات والبناء. وربما كان من المتوقع أن يزيد كل من الانفتاح والاتفاقيات التجارية من الطلب على العمالة المغربية، خاصة العمال غير الماهرين، إلا أن هذا الأمر لم يتحقق. ولم تعرف الوظائف في قطاع التصنيع أي تسارع. ويجب القول إن المغرب يعد واحداً من عدة دول ذات دخل منخفض عانت من المنافسة في قطاعي الملابس

6٪، سيتم توفير فرص عمل كافية للوافدين الجدد، ولكن عدد العاطلين عن العمل (والذين يعانون من البطالة المقنعة) بالكاد سيشهد أي تغييراً.

وليس باستطاعة السياسات العامة أن تأمل في تغيير مشكل فائض العمالة المغربية بشكل سريع، لكن بإمكانها المساهمة في التخفيف من حدته. وبعيداً عن الحلول المعروفة والقيمة حول تسريع النمو (تعزيز القابلية التنافسية للأسواق، وتسريع الإصلاحات المتعلقة بالحكامة وبمناخ الأعمال، إلى غير ذلك) (شوفور، 2017)، أعتقد أن باستطاعة ثلاثة تدابير أن تسفر عن نتائج ذات مغزى: يتمثل التدبير الأول في الاعتراف صراحة بأن قطاعات الخدمات الكبرى وخصوصاً الدينامية منها، وليس فقط أو على وجه الخصوص التصنيع، هي أكبر المجالات التي تخلق فرص العمل. وينطوي هذا الأمر على مقارنة منهجية لإزالة العقبات التي تقف أمام نمو القطاعات من قبيل السياحة والتعمير والقطاع المالي.

ويتجلى ثاني التدابير في إيجاد طرق لتقليل توجيه الاستثمار (التمويل) للقطاع العام وتحويله أكثر لصالح القطاع الخاص، خاصة القطاعات التي تتطلب وجوداً مكثفاً للعمالة، والمقاولات الصغرى التي تتحمل مهمة استحداث معظم فرص العمل في المغرب.

أما التدبير الثالث فهو إبرام اتفاقيات دولية مع دول في حاجة لليد العاملة لجعل الهجرة أكثر تنظيمياً، الأمر الذي أعتزف بأن الحديث عنه أسهل من تطبيقه في الوقت الراهن. كما يتبادر أيضاً إلى الذهن سؤال عما إذا كانت الاستثمارات الكبيرة الإضافية في مجال التعليم ستساعد على تكييف سوق العمل المغربي على المدى الطويل. الجواب عن هذا السؤال بالتأكيد هو لا - إلا أنه يبدو أن هناك حاجة ماسة لجعل الإنفاق على التعليم أكثر فعالية من خلال جعله أكثر استهدافاً وانتقائية ومن خلال تقليص الهدر.

ومن أوجه التغيير الأخرى، نجد إضفاء الطابع الرسمي على العلاقات العمالية، التي كانت في السابق قائمة على العادات والأعراف، وأصبحت حالياً - في إطار القطاع النظامي- تخضع لقواعد صارمة لتعيين وفصل العمال. وخلاصة القول أن اقتصاد المغرب يحتاج إلى الوقت للتكيف مع عالم مختلف، ويظهر هذا بوضوح من خلال اختلال التوازن الهيكلي لسوق العمل. هذا وقد تمكنت بعض الاقتصادات الآسيوية الفقيرة جداً من التعامل بطريقة أفضل بكثير من المغرب مع عاصفة التغيير هاته، لكن إنجازات أغلبية الاقتصادات الفقيرة الأخرى في هذا الإطار أسوأ مما حققه المغرب.

" وليس باستطاعة السياسات العامة أن تأمل في تغيير مشكل فائض العمالة المغربية بشكل سريع، لكن بإمكانها المساهمة في التخفيف من حدته. "

هل سيتمكن سوق العمل المغربي من التعافي قريباً؟ إن ما يدعو للارتياح هو أن نمو القوة العاملة يعرف انخفاضاً نتيجة نقص كبير في الخصوبة على مدى الجيل الماضي، حيث وصل معدل الخصوبة حالياً إلى أقل من 1.5% في السنة بالمقارنة مع 2.5% في السنة خلال سنة 2000. وبفضل هذا الأمر وقليل من الحظ، قد يصبح نمو الناتج المحلي الإجمالي ثابتاً في السنوات القادمة (في ظل تعافي أوروبا واستمرار انخفاض أسعار النفط، إلى غير ذلك) (صندوق النقد الدولي، 2017). لكن للأسف، سنؤدي عوامل أخرى إلى تفاقم مشكل العمالة، حيث سيستمر الاعتماد على التكنولوجيا دون شك في تقليل الحاجة إلى اليد العاملة، خاصة اليد العاملة ذات المهارات المنخفضة. وعلى الأرجح ستظل معدلات المغرب من حيث الادخار والاستثمار مرتفعة (نظراً للنمو البطيء في القوة العاملة) وسيستمر معدل الرأسمال / العمالة في الارتفاع بشكل سريع.

وقد تم أيضاً تقييد الهجرة، كما أصبح عدد النساء المتعلقات أكبر، فضلاً عن أنهن يرغبن في الحصول على عمل. غير أن جزءاً كبيراً من الساكنة لا يزال يقطن في القرى ويسعى لعيش حياة أفضل. لذلك فإني لا أتوقع أن يختفي مشكل العمالة في المغرب في المستقبل القريب. وتتماشى هذه الخلاصة المتشائمة مع استنتاج أجينور والعيناوي (مركز الدراسات والأبحاث التابع للمكتب الشريف للفوسفاط، 2015)، حيث إن نموذج تمارين المحاكاة الخاص بهما يشير إلى أنه حتى وإن تم تحقيق معدل نمو مستدام يصل إلى

المراجع:

- ت. عباد. (2017). "تراكم رأس المال ومكاسب الانتاجية في المغرب"، (العدد: 1725). مكتب الدراسات والأبحاث التابع للمكتب الشريف للفوسفاط.
- ب- ر. أجينور، ك. العيناوي (2015)، "المغرب: استراتيجية النمو لسنة 2025"، مكتب الدراسات والأبحاث التابع للمكتب الشريف للفوسفاط.
- ج. شوفور (2018). "المغرب 2040: الانبعاث من خلال الاستثمار في الرأس مال غير المادي"، توجيهات في التنمية – البلدان والأقاليم، واشنطن العاصمة: البنك الدولي. ©
License: CC BY 3.0 IGO 28442/https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986
- ي. دادوش، م. نيبور (2016). "الأثر الاقتصادي للهجرة القسرية" (العدد: 1605)، مكتب الدراسات والأبحاث التابع للمكتب الشريف للفوسفاط.
- ي. دادوش (2015). "هل ما زال التصنيع مفتاحاً للنمو؟"، دراسة خاصة بمكتب الدراسات والأبحاث التابع للمكتب الشريف للفوسفاط، 15 (07).
- المنذوبية السامية للتخطيط. (2015). "مذكرة إخبارية حول وضعية سوق الشغل بالمغرب ما بين سنتي 2000 و2014".
- صندوق النقد الدولي، "آفاق الاقتصاد العالمي" (2017). الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. دراسة استقصائية حول الأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، (واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي، 2017)، <https://www.imf.org/en/mre01017/17/10/Publications/REO/MECA/Issues/2017>
- مؤشرات التنمية العالمية، مستقاة من <https://data.worldbank.org/products/wdi>

عن الكاتب، يوري دادوش

يعمل أوري دادوش كزميل أول لدى مركز الدراسات والأبحاث التابع للمركز الشريف للفوسفاط، وهو باحث غير مقيم لدى مركز الدراسات الأوروبي «برويغل» (Bruegel)، حيث يعمل من مقره في العاصمة الأمريكية واشنطن. يشغل أوري كذلك منصب مدير استشارات لدى الشركة الدولية للسياسات الاقتصادية (Economic Policy International)، إذ يشرف على تقديم خدمات استشارية لفائدة البنك الدولي ومنظمات دولية أخرى، إضافة إلى شركات كبرى. يُذكر أن أوري يلقي محاضرات حول العولمة وسياسات التجارة العالمية بمركز الدراسات والأبحاث التابع للمركز الشريف للفوسفاط وكذلك بكلية السياسات العامة في جامعة ميريلاند الأمريكية. يُركز أوري في أبحاثه أساساً على الاتجاهات السائدة في الاقتصاد العالمي وعلى كيفية تعاطي الدول مع تحديات الاندماج العالمي الذي يمر عبر التدفقات التجارية والمالية ومعها تدفقات المهاجرين. ومن بين المؤلفات المنشورة له نذكر: «الانضمامات إلى منظمة التجارة العالمية ومسألة التجارة المتعددة الأطراف» (مع شيدو أوصاكوي، محرر مشارك)؛ «العلاق القدام: هكذا تقوم الأسواق الناشئة بتحويل مسار العولمة» (مع ويليام شو)؛ «انعدام المساواة في أمريكا» (مع كمال درويش وآخرين)؛ «حرب العملات» (مع ثيرا أيدلمن، محررة مشاركة)؛ و«المنظومة المفقودة: اليورو في أزمة».* هذا وسبق أن شغل أوري دادوش منصب مدير برنامج الاقتصاديات الدولية بمؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، كما عمل مديراً لقطاع التجارة الدولية في البنك الدولي ومديراً للسياسات الاقتصادية لدى نفس البنك، إضافة إلى اشتغاله مديراً لـ"فريق دراسة آفاق التنمية" (Development Prospects Group).

للإشارة فإن أوري قد قضى 15 سنة من الخدمة في القطاع الخاص، حيث استقر تارةً في لندن وتارةً أخرى في بروكسيل وميلانو، متقلداً مناصب مختلفة من بينها منصب رئيس "وحدة الاستعلامات الاقتصادية" (The Economist Intelligence Unit)، ونائب رئيس مكلف بمجموعة لدى شركة «موارد البيانات» (Data Resources)، واستشاري لدى شركة «ماكزني» للخدمات الاستشارية. يُذكر أن المقالات التي يكتبها أوري قد نشرت في منابر إعلامية رائدة دولياً من بينها الصحيفتان الاقتصاديتان «فاينانشل تايمز» و«وول ستريت جورنل»، بالإضافة إلى المجلة الأمريكية «فورين أفيترز» والأسبوعية الإيطالية «ليسبريسو».

* تُرجمت عناوين هذه المؤلفات من اللغة الإنجليزية للاستئناس فقط، حيث إن هذه الكتب قد لا تكون متوفرة باللغة العربية.

مركز الدراسات والأبحاث «OCP Policy Center»

مركز الدراسات والأبحاث «OCP Policy Center» هو مؤسسة تفكير استراتيجي مغربي تهدف إلى المساهمة في تقاسم المعرفة، وفي إغناء التفكير حول الرهانات الأساسية التي تتحكم في العلاقات الاقتصادية والعلاقات الدولية والتي تعتبر أساسية بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمغرب، وللقارة الإفريقية بشكل عام.

ولتحقيق هذه الغاية، يعتمد المركز على أبحاث مستقلة تقدمها شبكة من الشركاء والخبراء الذين ينكبون على البحث عن حلول ترتكز، أساساً، على روح المصلحة العامة، وذلك بالاعتماد على منصات لتبادل الأفكار وللنقاش المفتوح.

الآراء الواردة في هذا المنشور هي آراء الكاتب.

مركز الدراسات والأبحاث OCP Policy Center

العنوان: مركز الأعمال حي الرياض - الجهة الجنوبية - الطابق 4
محج الرياض. الرباط. المغرب.

الهاتف: +212 5 37 27 08 08

الفاكس: +212 5 37 71 31 54

البريد الإلكتروني: contact@ocppc.ma

